الأمم
المتحدة
EP

UNEP/MED IG.25/23

خطة عمل البحر الأبيض المتوسط
اتفاقية برشلونة

برنامج الأمم
المتحدة للبيئة

18 تشرين الثاني /نوفمبر2021
الأصل: إنجليزي

الاجتماع الثاني والعشرون للأطراف المتعاقدة في
اتفاقية حماية البيئة البحرية
والمنطقة الساحلية للبحر الأبيض المتوسط وبروتوكولاتها

أنطاليا، تركيا، 7-10 كانون الأول/ديسمبر 2021

البند 5 من جدول الأعمال: الدورة الوزارية

مذكرة المعلومات الأساسية للمناقشات الوزارية في الاجتماع الثاني والعشرين للأطراف المتعاقدة

لأسباب تتعلق بحماية البيئة وضبطا للتكاليف، تمت طباعة هذا المستند بعدد محدود. يرجى من السادة المندوبين إحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية.

نحو بحر أبيض متوسط أزرق:

ترك إرث خال من التلوث، وحماية التنوع البيولوجي والحفاظ على استقرار المناخ

مذكرة المعلومات الأساسية للمناقشات الوزارية في الاجتماع الثاني والعشرين للأطراف المتعاقدة

1. بينما نحتفل بالذكرى الخامسة والأربعين بعد اعتماد اتفاقية برشلونة، تعمل هذه الأخيرة وبروتوكولاتها على حماية القيمة المشتركة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط والحفاظ عليها. لقد تم اكتساب خبرة على المدى الطويل وتم تطوير ممارسات أفضل نتيجة للجهود المبذولة لعدة سنوات في البحر الأبيض المتوسط على المستوين الإقليمي والوطني. تجتمع اليوم كل الأطراف المتعاقدة في الاجتماع الثاني والعشرين للأطراف المتعاقدة حول رؤية البحر الأبيض المتوسط الأزرق التي تهدف إلى جعله: نظيفا وخاليا من القمامة ومكتفيا ذاتيا ومستداما وقادرا على المساهمة في الاقتصاد الأزرق.

2. يُمثل البحر الأبيض المتوسط موطنا مشتركا لكل الأطراف المتعاقدة وقد عاشت وازدهرت فيه مجتمعات لآلاف السنين. ولذلك فإنّ الأطراف المتعاقدة استمرت في بذل جهودها الجماعية لعدة عشريات من أجل تحقيق هدفنا المشترك الرامي إلى حماية منطقة المتوسط من التلوث.

3. ركّز نظام برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة العمل الخاصة بالبحر المتوسط واتفاقية برشلونة في البداية على التلّوث، غير أنّه وسّع من آفاقه ليشمل الإدارة الساحلية الفعالة والتنوع البيولوجي والتنمية المستدامة من خلال بروتوكولاته وغيرها من الأدوات والسياسات الاستراتيجية. ونتيجة لذلك أضاف نظام برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة العمل الخاصة بالبحر المتوسط واتفاقية برشلونة بعدا جديدا لخطته من خلال إدراج جهود تربط بين الاستدامة البيئية والتنمية الاجتماعية الاقتصادية.

4. ومن أجل تحقيق هدفنا، يجب أن يتم بذل الجهود في إطار التنسيق والتعاون الفعال بين الهيئات الادارية والاستشارية لخطة العمل الخاصة بالبحر المتوسط على غرار (مؤتمر الأطراف، جهات الاتصال في خطة العمل الخاصة بالبحر المتوسط، المكتب، لجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة (MCSD) اللجنة المعنية بالامتثال).وستستمر آليات الحوكمة في دعم وترقية الجهود العلمية والتقنية في نظام خطة العمل الخاصة بالبحر المتوسط (المكونات/جهات الاتصال المواضيعية، مجموعات المراسلة حول الرصد في البحر المتوسط، فرق العمل التقنية المخصصة...إلخ) إن الإطار القانوني الشامل لخطة العمل الخاصة بالبحر المتوسط التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة عنصر رئيسي في التنفيذ على المستويين الإقليمي والوطني. كما أن خطة العمل الخاصة بالبحر المتوسط هي أول اتفاقية بحار إقليمية وضعت إجراءات خاصة بالامتثال.

5. بتوجيه من الأمانة العامة لخطة العمل الخاصة بالبحر المتوسط التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، حققت الأطراف المتعاقدة امتثالًا فعالًا وباشرت مشاريع مفيدة لحماية وحفظ البحر الأبيض المتوسط.

وضع تصور لمتوسّطنا الأزرق

6. باعتبار حوض البحر الأبيض المتوسط بحرًا شبه مغلق، فهو نظام بيئيٌّ ساحليٌّ وبحريٌّ هشٌّ يتعرض لضغط هائل بسبب ممارسات الأمم التي تعيش على طول سواحله المتواجدة بين القارات.

7. إنّ الضغوطات البيئية الناجمة عن النشاطات البشرية متنوعة وتشمل الصيد المكثف وتصريف مياه الصرف الصحي غير المعالجة وكثافة كل من حركة الشحن البحري والنشاطات السياحية.

8. أضحت زيادة الكوارث الطبيعية الناشئة عن تغير المناخ مثل حرائق الغابات المحيطة بالمنطقة والقمامة البحرية والتلوث البري والبحري وفقدان التنوع البيولوجي وآثار ما بعد أزمة فيروس كورونا كوفيد-19 تحديًا حاليًا يجب أن يؤخذ في الاعتبار بشكل حاسم.

9. ووفقا لتقرير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ المنشور مؤخرا، ستعرف منطقة البحر الأبيض المتوسط ارتفاعًا في مستوى سطح البحر ودرجة حرارة سطح البحر وفي عدد حرائق الغابات[1].

10. يشير تقرير وضع البيئة والتنمية وتقرير التقييم المتوسطي الأول وكذا تقرير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ إلى أنّ منطقة المتوسط تواجه في الوقت الحاضر مشاكل خطيرة. لا يمكن حماية القيمة الفريدة لحوض البحر الأبيض المتوسط إلا من خلال الحد من الآثار الضارة لمحركات التغير البيئي السائدة في منطقة المتوسط والتي تتمثل في القمامة البحرية وتغير المناخ والتلوث البري والبحري، وكل هذه العوامل تؤثر على التنوع البيولوجي في المنطقة. وفي هذه المرحلة تجدر الإشارة إلى أنّ خارطة الطريق المشتركة للسنوات العشر القادمة في منطقة البحر الأبيض المتوسط هي القضية الأكثر أهمية.[2]

11. توفر الاستراتيجية متوسطة الأجل للفترة 2022-2027 المندرجة في إطار برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط فرصة للمساهمة بطريقة متسقة في العمليات العالمية وخطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة (SDGs) والإجراءات

[1] تقرير التقييم السادس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ.

[2] تقرير التقييم السادس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ.

المندرجة ضمن عقد الأمم المتحدة لإصلاح النظم الإيكولوجية في البحر الأبيض المتوسط وعقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة.

12. تقدم الاستراتيجية متوسطة الأجل نهجًا مبتكرًا يهدف إلى تحقيق تغيير تحولي وتحرز تقدما جوهريا في تنفيذ اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها من قبل الأطراف المتعاقدة وتعزيز إنفاذ أحكامها والامتثال لها ووضع نهج نظام إيكولوجي يهدف إلى جعل المياه البحرية نظيفة والحفاظ على نظافتها وجعلها صحية ومنتجة ومتنوعة إيكولوجيًا ويتقدم بشكل جوهري في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في البحر الأبيض المتوسط.

13. تتكون الاستراتيجية متوسطة الأجل للفترة 2022-2027 من سبعة برامج منها أربعة مواضيعية. تتضمن هذه البرامج جعل البحر الأبيض المتوسط خاليا من التلوث والقمامة، وجعل نظمه الإيكولوجية صحية مع تعزيز التنوع البيولوجي وجعله مقاوما للمناخ والاستخدام المستدام للموارد الساحلية والبحرية بما في ذلك الاقتصاد الدائري والأزرق.

14. لطالما كانت القمامة البحرية مسألة حساسة على النطاق العالمي. وازداد في السنوات الأخيرة حجم القمامة البحرية والمواد البلاستيكية ذات الاستخدام الواحد. وخلال جائحة كوفيد-19 على وجه الخصوص، أدى الاستخدام المتزايد للعديد من المواد أحادية الاستعمال مثل الأقنعة والقفازات إلى زيادة الوعي بين الأطراف المتعاقدة بشأن طريقة انتاج المواد واستهلاكها وكيفية التخلص منها.

15. تتقاسم واحد وعشرون دولة البحر الأبيض المتوسط وكذا الحياة البحرية التي تعيش في مياهه. يقدم البحر الأبيض المتوسط السخي ثرواته في سبيل تحقيق الرفاهية والازدهار الاقتصادي. ولذلك، فإنّ اهتمامنا الرئيسي هو حماية وحفظ التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية القيمة والحفاظ عليها.

16. وفي الوقت ذاته تتعامل معظم دول البحر الأبيض المتوسط مع حرائق الغابات والآثار السلبية لتغير المناخ ودرجة حرارة سطح الأرض العالمية التي من المتوقع أن تزداد بشدة على الأقل حتى منتصف القرن في ظل جميع سيناريوهات الانبعاثات التي تمت دراستها. وبالتالي علينا أن نعمل بسرعة وبشكل موحد للقيام بدورنا في التصدي للآثار الضارة لتغير المناخ على البيئة البحرية، وذلك ليس في البحر فحسب بل في البيئة الأرضية أيضا.

17. يعتبر الاجتماع الثاني والعشرين للأطراف المتعاقدة هاما بحيث أنه سيكون أول اجتماع للأطراف بعد جائحة كوفيد-19. ونظرا للجهود التي تبذلها خطة العمل الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط الرامية إلى الربط بين الاستدامة البيئية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، فقد حان الأوان لإنعاش الاقتصاد الراكد في المنطقة لكن مع حماية البيئة.

18. ويهدف الاجتماع الثاني والعشرين للأطراف المتعاقدة إلى الحفاظ على منصة لتقييم نتائج الجهود المبذولة في السنوات القليلة الماضية، وفي هذا الصدد، سيتم النظر في الاجتماع الثاني والعشرين للأطراف المتعاقدة في كل الاجتماعات البيئية العالمية التي كانت في خطة الجهود البيئية الأخيرة على الصعيد العالمي.

الإدارة الفعّالة للتلوث من مصادر برية وبحرية

19. لقد تفاوضت الأطراف المتعاقدة بشأن التعديلات المقترحة على مرفقات البروتوكولات المتعلقة بالتلوث وكذلك بشأن وضع خطط عمل وتدابير إقليمية وتحديث فئات المواد وتعزيز عدد من العناصر الجديدة مثل الضوضاء والضوء الاصطناعي. وستتم معالجة كل هذا أثناء عملية تكييف الخطط الإقليمية من خلال مراعاة التطورات التنظيمية والعلمية والتقنية المتعلقة بمصادر وأنشطة برية مع التركيز بوجه خاص على التطورات التي تُعنى بتنفيذ النهج القائم على النظم الإيكولوجية لجعل مياه حوض المتوسط وسواحله نظيفة وصحية ومنتجة ومتنوعة إيكولوجيا.

20. استعرضت الأطراف المتعاقدة ووافقت على التحديثات المقترحة مع إدخال تغييرات وتعديلات على ملحق بروتوكول منع تلويث السفن والطائرات البحر الأبيض المتوسط أو إلقاء النفايات أو التخلص منها في عرض البحر من أجل التوصل إلى تنفيذ أفضل، كما اتفقت على وضع خطة عمل إقليمية لمعالجة المياه المستعملة في المدن وإدارة حمأة مياه المجاري.

21. جميع الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة مدعوة إلى التعاون من أجل منع إلقاء القمامة من المنبع وتبادل التكنولوجيات والخبرات. وعلاوة على ذلك، فإننا نرمي بصرامة إلى حماية البيئة البحرية من الآثار الضارة للقمامة البحرية والجسيمات البلاستيكية الدقيقة. سيسرع تنفيذ الخطة الإقليمية المحدّثة في إطار المادة 15 من البروتوكول المتعلق بالتلوث من مصادر وأنشطة برية الخاص بإدارة القمامة البحرية في البحر الأبيض المتوسط من وتيرة تنسيق الجهود المبذولة من أجل بحر متوسط خالي من القمامة.

22. يتعين أن توفر الأطراف المتعاقدة إدارة فعالة لمنع وتقليص ورصد ومراقبة توليد القمامة البحرية وتأثيرها على البيئة الساحلية والبحرية مع تعزيز تطوير البرامج وتنفيذها على المستويين الوطني والإقليمي لمعالجة المصادر الرئيسية للتلوث بما في ذلك المواد البلاستيكية في ضوء القرارات المتخذة في الاجتماع الثاني والعشرين للأطراف المتعاقدة.

استعادة التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية:

23. بغض النظر عن كون البحر الأبيض المتوسط يغطي أقل من 1٪ من سطح المحيط، فإنه يستضيف أكثر من 17 ألف نوع بحري وتساهم بما يقدر بنحو 4٪ إلى 18٪ من الأنواع البحرية المعروفة على مستوى العالم؛ أكثر من 25٪ منها لا يوجد في أي مكان آخر على الأرض[3]. وعلى الرغم من الاستخدام غير المستدام للبحر الأبيض المتوسط عبر القرون إلا أنه لا يزال يملك منطقة واسعة وحصرية للتنوع البيولوجي البحري العالمي. لقد وصلنا اليوم إلى مرحلة توجب علينا اتخاذ موقف إدارة حماية فعالة بغض النظر عن "*عدم وجود نقطة رجوع*".

24. كما هو مبين في تقرير شبكة خبراء المتوسط حول التغير المناخي والبيئي عن الحالة الراهنة ومخاطر التغير المناخي والبيئي في البحر الأبيض المتوسط، يمثل تغير المناخ مصادر ضغط جديدة خاصة على الأنواع والموائل[4] المعرضة للخطر، مما سيجعل السنوات القادمة أكثر حرارة وجفافا وقحطا. فالضغط الناجم عن الاستخدام البشري على غرار (أنشطة الصيد المكثفة والملاحة البحرية والتلوث من مصادر برية والقمامة البحرية) وتغير المناخ والأنواع الغازية يؤدي إلى فقدان التنوع البيولوجي وتلف الموائل وتجزئتها وتفشي الأمراض الناشئة على أساس التغيرات الايكولوجية.[5]

25. وفي هذا الصدد، يقدم البروتوكول المتعلق بالمناطق المتمتعة بحماية خاصة والتنوع البيولوجي تدابير ملموسة للحماية من أجل ضمان حماية التنوع البيولوجي من خلال تطوير وتنفيذ خطط إدارة لحماية الموائل من خلال إنشاء مناطق بحرية محمية.

26. يهدف برنامج العمل الاستراتيجي لحفظ التنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط إلى تحقيق ثلاثة أهداف شاملة: خفض التهديدات التي تعترض التنوع البيولوجي، وضمان الحفاظ على التنوع البيولوجي وصيانته أو تعزيزه من أجل تلبية احتياجات الناس وتمكين التغيير التحويلي الضروري، ووضع الأدوات والحلول للتنفيذ والتعميم من خلال التوصية بأنشطة بدء التشغيل، وتقديم 42 إجراء ونتائجها المتوقعة للفترة 2027 و2030.

27. ولتحقيق النتائج المنتظرة، ينبغي للأطراف المتعاقدة أن تبذل قصارى جهدها واتخاذ التدابير اللازمة من أجل التنفيذ الفعال لبرنامج العمل الاستراتيجي لحفظ التنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 وإعداد أو مراجعة استراتيجياتها وخطط عملها الوطنية للتنوع البيولوجي من خلال دمج العناصر ذات الصلة في برنامج العمل الاستراتيجي لحفظ التنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 وبذل جهود أكبر من أجل تنفيذها في الوقت المناسب.

28. الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة مدعوة لتقديم إدارة سليمة بيئيا وتحافظ على الأصول الثقافية الطبيعية القيمة وتحميها وهذا عن طريق إنشاء مناطق محمية خصيصا ومناطق للنباتات وموائل الأنواع المهددة بالانقراض، فضلا عن النظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية والمناظر الطبيعية والجيومورفولوجيا.

مكافحة التغير المناخي وآثاره

29. إن تغير المناخ مسألة عالمية ولكن آثارها محسوسة على المستوى المحلي. اعتبرت تقارير التقييم السابقة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ منطقة المتوسط واحدة من أكثر المناطق عرضة للتأثر بالتغير المناخي.

30. ونتيجة للموقع الجغرافي للبحر الأبيض المتوسط، فهو يعاني أيضا من آثار تغير المناخ؛ مما أدى إلى ارتفاع درجة الحرارة بنسبة 20٪ أسرع من بقية العالم على أساس سنوي و50٪ في موسم الصيف وفقا لتقرير التقييم المتوسطي الأول الذي أعده العديد من الخبراء من جميع البلدان الأعضاء في فريق خبراء البحر الأبيض المتوسط حول المناخ والتغير البيئي[6].

31. تلعب منطقة البحر الأبيض المتوسط بتنوعها البيولوجي الغني دورا أساسيا على النطاق العالمي، إلا أن خصائصها البحرية المميزة تجعلها معرضة للتأثر بالتغير المناخي. سيكون إعطاء اهتمام خاص للبحر الأبيض المتوسط طوال فترة ما بعد عام 2020 مفيدا للغاية في تحقيق الأهداف، وذلك من خلال تعاون الأطراف المتعاقدة. ونظرا للطابع العالمي لآثار تغير المناخ، لا يمكن التخفيف من حدة النتائج السلبية إلا عن طريق قيام الأطراف المتعاقدة بمحاولات جادة على المدى الطويل. وكما تمت الإشارة إلى ذلك آنفا، يبقى تعزيز الجهود المشتركة لتوفير الاستقرار المناخي في البحر الأبيض المتوسط قضية ناشئة. ولتتمكن لبلدان البحر الأبيض المتوسط من مواجهة تحديات تغير المناخ هناك حاجة ماسة إلى زيادة القدرات المؤسسية. ومن المهم تقوية البلدان ودعمها من خلال التغيير المؤسسي.

32. من المتوقع أن تنشئ الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة أنظمة طبيعية واجتماعية واقتصادية مستقرة قادرة على التكيف مع آثار تغير المناخ من خلال تعزيز نهج التكيف في منطقة البحر الأبيض المتوسط عن طريق تقليل الضغط البشري الممارس على النظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية للحفاظ على مساهمتها في التكيف مع آثار تغير المناخ والتخفيف من حدتها.

---

[3] UNEP/MED IG. 515/14 ملحق ا، ص.12.

[4] https://www.medecc.org/wp-content/uploads/2021/05/MedECC_MAR1_complete.pdf>

[5] United Nations, "The Second World Ocean Assessment Volume II, p. 397, <https://www.un.org/regularprocess/sites/www.un.org.regularprocess/files/2011859-e-woa-ii-vol-ii.pdf>

[6] (خبراء البحر الأبيض المتوسط حول المناخ والتغير البيئي (MedEEC)، 2020)

تمهيد الطريق لتحقيق إنجازات مشتركة

33. يمكن التخفيف من الآثار الضارة على البيئة البحرية والساحلية باعتماد تدابير وسياسات مناسبة. وتشمل تلك التدابير والسياسات اتخاذ الخطوات القانونية والسياسية وتحقيق التعاون الفعال ومتابعة التقدم التكنولوجي لتحسين النظم الإيكولوجية البحرية من خلال الاستخدام الأمثل للموارد بكفاءة وتقليل التلوث البيئي إلى أدنى حدوده.

34. وكما هو معروف، فإنّ البحر الأبيض المتوسط محاط بإحدى وعشرين دولة ساحلية ذات وضع إنمائي اقتصادي متفاوت تمكنت من التغلب على التحديات الاقتصادية على مستويات مختلفة خلال جائحة كوفيد-19. يقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط العديد من الخطط الطويلة والقصيرة الأجل لزيادة فرصها في تحقيق نتيجة ناجحة ومستدامة، وسيستفيد تنفيذ هذه الخطط من زخم السياسة غير العادي والتعبئة المالية المرتبطة بالتعافي المستمر من أزمة جائحة كورونا أو ما يسمى بـ: "الانتعاش الأخضر".

35. يوفر الاقتصاد الأزرق المستدام في البحر الأبيض المتوسط فرصة مهمة لإعادة البناء على نحو أفضل بعد الجائحة من خلال الانتقال إلى الانتعاش الأخضر. ومن أجل تعزيز الإدارة البيئية الوقائية المشتركة، يتيح الاقتصاد الأزرق أيضا فرصة للتصدي لبعض أكبر التحديات في هذا القرن على غرار تزايد التلوث وأزمة القمامة البحرية والاحترار العالمي الناجم عن غازات الدفيئة الناجمة عن الأنشطة البشرية وفقدان التنوع البيولوجي. ومن شأن الاقتصاد الأزرق المستدام أن يلعب دورا حاسما في تسريع التقدم نحو عالم خال من الكربون بحلول عام 2050 من خلال تدابير مثل الشحن الأخضر والحلول المستمدة من الطبيعة لتغير المناخ وأساليب مبتكرة لاحتجاز الكربون مثل الكربون الأزرق.

36. ومن أجل التصدي للتهديدات البيئية الحالية والمستقبلية التي يتعرض لها البحر الأبيض المتوسط أثناء التعافي من الآثار الضارة للجائحة، فإنّ النهج الذي ينبغي التركيز عليه هو مزيج من الإدارة الفعالة الشاملة من قِبل الأطراف المتعاقدة ودمج الاقتصاد الأزرق في مختلف القطاعات البحرية مثل السياحة وصيد الأسماك والنقل البحري. وفي هذا الصدد، فإن العنصر الرئيسي لهذا النهج هو الوحدة من أجل استعادة بيئة بحرية أفضل تتميز بالاستدامة من خلال المرافق العلمية الحديثة والتكنولوجيا الخضراء والتدفقات المالية والوعي العام والمشاركة والوئام الإقليمي والتعليم. لابد من وجود الوحدة والتعاون والتنسيق ليس فقط بين الحكومات بل وأيضا بين أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص وبين المنظمات غير الحكومية التي ساهمت في عمليات الرصد والتقييم في البحر الأبيض المتوسط. وبالإضافة إلى ذلك، يعتبر التعاون بين الاتفاقيات البحرية الإقليمية أمرا بالغ الأهمية فعلى سبيل المثال، كانت الأنشطة المشتركة بين لجنة البحر الأسود واتفاقية برشلونة منصة ناجحة لتبادل الخبرات في عدة مواضيع مثل مصائد الأسماك، والضوضاء البحرية، والأنواع الغازية، والنهج القائم على النظم الإيكولوجية، وإدارة القمامة البحرية.

37. وقد تم إعداد الاستراتيجية متوسطة الأجل للفترة 2022-2027 لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط ومجموعة متنوعة من مشاريع القرارات لاعتمادها في الاجتماع الثاني والعشرين للأطراف المتعاقدة. وفي هذا العام، تتيح الاستراتيجية متوسطة الأجل فرصة جيّدة لتعزيز رؤيتنا، وتحديد أهداف جديدة جريئة، وإظهار التزامنا المستمر بخطة العمل الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط والأهداف التي يمكن الوصول إليها.

38. يتمثل الهدف الرئيسي لبرنامج عمل الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط المقترح للفترة 2022-2023 في دعم الاستجابات المتكاملة لمنع وتقليل التلوث والقمامة البحرية في إطار الخطط الإقليمية وخطط العمل الوطنية بموجب بروتوكول حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث من مصادر وأنشطة برية، والاستراتيجية المتوسطية للوقاية من التلوث البحري الناجم عن السفن والتأهب له ومكافحته (2022--2031)؛ وخطة العمل الإقليمية بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين. تهدف الأنشطة المقترحة إلى تعزيز التغيير التحويلي الذي يشمل الاقتصاد الدائري والأزرق.

39. تحقيق استدامة الموارد الساحلية والبحرية من خلال التنفيذ التعاوني لنهج التخطيط والإدارة ودمج تدابير وحلول الاقتصاد الدائري في قطاعات الاقتصاد الأزرق الرئيسية يحتاج إلى المساعدة. ضمان بدء تنفيذ الاستراتيجية متوسطة الأجل تنفيذا فعالا، والبناء على النتائج والدروس المستفادة من تنفيذ برامج العمل السابقة لفترة السنتين.

الطريق إلى الأمام

40. ومن المتوقع أن يضع الاجتماع الثاني والعشرين للأطراف المتعاقدة رؤية جديدة للتصدي لجميع التحديات التي يواجهها متوسطنا الأزرق في الآونة الأخيرة. الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها مدعوون للالتفاف حول نهج إعادة البناء على نحو أفضل "إطار الأمم المتحدة للاستجابة الاقتصادية الاجتماعية الفورية لكوفيد-19" من خلال المساهمة في تحقيق الانتعاش الأخضر، ودعم نماذج الأعمال الجديدة والمستدامة، وتمكين الانتقال الأخضر إلى الحلول القائمة على الطبيعة والاقتصاد الدائري، مع ضمان أن يكون تأثير نظام برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط واتفاقية برشلونة هو القوة الدافعة وراء التغيير التحويلي، لإدارة التهديدات والحد منها بفعالية وتعزيز الموارد البحرية والساحلية من خلال إجراءات ملموسة من خلال تحقيق وضع نظيف وصحي ومنتج ومتنوع إيكولوجيا، والأهداف ذات الصلة المتعلقة بالتنمية المستدامة وأهداف التنوع البيولوجي العالمية لما بعد عام 2020.

41. ومن خلال الاستفادة من النتائج التي تحققت بفضل جميع الجهود السابقة، ينبغي أن نكتسب كإنجازات في فترة السنتين المقبلتين ما يلي؛

- التركيز على ضرورة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة من خلال إقامة شراكات قوية وحقيقية (مثلا بين القطاعين العام والخاص) وتعزيز التعاون الفعال والشمولية؛

- مشاركة كافية من جانب صناع القرار وجميع أصحاب المصلحة لتعزيز وتنفيذ آليات الحوكمة المناسبة من أجل بحر متوسط صحي وخال من التلوث
- مواصلة الالتزام بالرؤية المشتركة بشأن اتفاقية برشلونة من أجل مستقبل مستدام لشعب البحر الأبيض المتوسط؛
- إقامة مزيد من التعاون في المنطقة، مع توفير دعم مهني كاف لتوفير المستوى العالي اللازم من التمثيل والالتزام؛
- التأكيد على هدف ودور لجنة الامتثال من أجل تيسير وتعزيز الامتثال للالتزامات بموجب اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها

<u>أسئلة مقترحة للوزراء</u>

42. سيتم دعوة الوزراء ورؤساء الوفود لتقديم مداخلات خلال الجلسة الوزارية، لتسليط الضوء على التقدم المحرز في تنفيذ اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها، ووصف الإجراءات والالتزامات التي تم التعهد بها للاستجابة للتحديات الوطنية والإقليمية التي تطرحها آثار الأزمة الثلاثية المتعلقة بالتلوث وفقدان التنوع البيولوجي وتغير المناخ، في سياق جائحة كوفيد 19المزعج.

43. تم اقتراح الأسئلة التالية، التي تحدد بعض القضايا الأكثر إلحاحًا التي قد تتناولها البيانات الوزارية.

- يصادف مؤتمر الأطراف الثاني والعشرون (COP 22) الذكرى السنوية الخامسة والأربعين لاعتماد اتفاقية برشلونة. وباعتبارها اتفاقية إقليمية للأمم المتحدة تهدف إلى تغيير المسار في مواجهة التحديات البيئية الأكثر إلحاحًا، فإن إمكانات الاتفاقية وبروتوكولاتها ستستفيد من دافع جديد للتنفيذ والإنفاذ.

الأسئلة:

1. **ما رأيكم في مستقبل خطة عمل البحر المتوسط/ برنامج الأمم المتحدة للبيئة- منظومة اتفاقية برشلونة في توجيه الأطراف المتعاقدة في جهودها نحو التنمية المستدامة للمنطقة البحرية والساحلية للبحر الأبيض المتوسط؟**
2. **يرجى مشاركة قصص النجاح في تنفيذ اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها.**
3. **ما هي الخطوات الملموسة وأدوات/ وسائل التنفيذ المبتكرة التي لا تزال مطلوبة/ فعالة من وجهة نظركم، للتغلب على فجوات التنفيذ والامتثال على المستوى الوطني وتحقيق الأهداف الطموحة المقبلة؟**

- تفاقمت القضايا البيئية في المنطقة بسبب جائحة كوفيد 19 على عدة مستويات: من ارتفاع النفايات الطبية وفيض من البلاستيك ذو الاستخدام لمرة واحدة، إلى إعادة تخصيص الموارد المالية لحالات الطوارئ الصحية، والاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية.
- يمثل مؤتمر الأطراف الثاني والعشرون (COP 22) فرصة للأطراف المتعاقدة لبدء زخم متعدد الأطراف من أجل التعافي الأخضر الإقليمي بعد جائحة كوفيد 19 مدعوما بالتعاون والتضامن. تمتلك جميع بلدان البحر الأبيض المتوسط مصلحة في المشهد المؤسسي القائم على التكامل في البحر الأبيض المتوسط، حيث يساهم التخصيص الفعال للجهود والموارد المالية في إحداث تأثير جماعي أكبر.
- توفر الاستراتيجية متوسطة الأجل التابعة لخطة عمل البحر المتوسط/ برنامج الأمم المتحدة للبيئة 2022-2027 الإطار الملائم للعمل الجماعي نحو التعافي الأخضر، والذي يستلزم تحولًا عميقًا في النظم الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك الانتقال إلى مسارات التنمية منخفضة الانبعاثات وتوسيع نطاق الاقتصاد الدائري.

الأسئلة:

1. **كيف يمكن ضمان أن الضغوط المرتبطة بجائحة كوفيد 19 لا تعرقل أو تعرض للخطر المكاسب التي تحققت بشق الأنفس على المستوى الوطني بموجب خطة عمل البحر المتوسط/ برنامج الأمم المتحدة للبيئة - اتفاقية برشلونة، وعلى نطاق أوسع، في إطار خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة؟**
2. **في إطار الاستراتيجية متوسطة الأجل لخطة عمل البحر المتوسط/ برنامج الأمم المتحدة للبيئة 2022-2027 الجديدة، كيف تخططون، بصفتكم طرفًا متعاقدًا، لتحويل التزامكم إلى عمل، لتوليد زخم من أجل التعافي الأخضر والتحول إليه؟ ولضمان أن تأثير خطة عمل البحر المتوسط/ برنامج الأمم المتحدة للبيئة - منظومة اتفاقية برشلونة يقود بنجاح التغيير التحولي المطلوب لبدء التعافي الأخضر بعد جائحة كوفيد؟**
3. **على المستوى الوطني، ما هو اللازم لتحريك التغيير التحولي المطلوب مع تسريع الجهود لمكافحة التلوث والقمامة البحرية، وحماية التنوع البيولوجي، والحفاظ على استقرار المناخ، وتطبيق أدوات الإدارة المتكاملة (مثل الإدارة**

المتكاملة للمناطق الساحلية والاستراتيجية متوسطة الأجل، وما إلى ذلك)، وتحقيق الوضع البيئي الجيد للبيئة البحرية والساحلية في نهاية المطاف؟

- أثبت العلم الذي تم تضمينه في التقارير الأخيرة الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط ، بما في ذلك تقرير حالة البيئة والتنمية في البحر الأبيض المتوسط (SoED) وتقرير تقييم البحر الأبيض المتوسط الأول (MAR1)، وتقرير حالة الجودة الخاص بالبحر الأبيض المتوسط (MED QSR)، حقائق عن الضغوط التي تؤثر على النظم الطبيعية، بما في ذلك تلك الناجمة عن الأنشطة البشرية التي توضح أهمية المنصات الإقليمية لواجهة سياسات العلوم وقيمتها المضافة.

الأسئلة:

1. **ما هي الآليات الوطنية المعمول بها لضمان وجود هيئة تفاعل بين العلوم والسياسات فعالة؟ يرجى مشاركة الممارسات الوطنية الجيدة لصنع سياسات مستنيرة ومتكاملة.**
2. **إلى أي مدى وكيف يمكن لمنصات التفاعل الإقليمية والعالمية بين العلوم والسياسات أن ترشد وتدعم جهود الأطراف المتعاقدة؟**